مُقَدِّمَة

شهد العالم في السنوات الأخيرة إصلاحات ديمقراطية، وتعزيز لآليات انتقال السلطة وفق ما يعرف بالتداول السلمي على السلطة، إلا أن وطننا العربي يكاد يكون حالة استثنائية من الحالة الديمقراطية التي يبدوأن رياحها تهب على العالم برمته، خاصة في السنوات الأخيرة، فمن أمريكا اللاتينية إلى الاتحاد السوفييتي مرورًا بجنوب إفريقيا، ومن آسيا الوسطى إلى أوروبا الشرقية دون أن تُحرّك هذه المتغيرات أي شيء في عالمنا العربي.

ولا يعني ذلك البتة - كما قد يبدوللوهلة الأولى- أن عالمنا العربي غير معني بما يحدث حوله، فالجميع يتطلع إلى الإصلاح ونشر الديمقراطية لكنه الإصلاح الذي يلبي حاجات الدول العربية ويخدم مصالح جماهيرها وقرارها الوطني، ويُحقق أهدافها في استعادة أراضيها المغتصبة ومن ثم تحقيق مشروعها النهضوي.

فالإصلاح الديمقراطي في الدول العربية من خلال التعددية السياسية وإمكانية التداول السلمي للسلطة، والتنافس الانتخابي، كان مطلب داخلي قديم جدي قبل أن يكون مطلبًا خارجيًا. ونظم الحُكم العربية تتحمل دون أدنى شك جزءًا من مسؤولية التأخير والتلكؤ في انجاز هذا المطلب، لكن لابد من الإشارة إلى أن العامل الخارجي لعب دورًا أساسيًا في عرقلة الإصلاح، فالاحتلال الأمريكي واستمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين والجولان ومزارع شبعا وما

سببه من حرب لبنان الأخيرة، ويسببه من حالة احتقان يصدع استقرار المنطقة وأمنها ويستنزف قواها.

أما الإصلاح الذي يطالب به الغرب وإذا توخينا الدقة الدوافع الأمريكية للترويج إلى نشر الديمقراطية في العالم العربي **وتعبيرات الإصلاح التي تتغنى بها أمريكا كلمة حق يراد بها باطل**. لأن الهدف في جوهره هوالرغبة في طمس معالم العروبة بأي صفة كانت وإلغاء كلمة عربي وما توفر إليه من دلالات التخاطب والتعامل، وسلخ الصفات القومية والعربية عن العرب عبر استيعاب المنطقة العربية في إطار إقليمي يكون الكيان الإسرائيلي فيه أكثر تفوقًا واحتواءً سواء في المجالات الاقتصادية أوالعسكرية أوالثقافية.

وقد صمم بوش الابن شخصيًا قيام بلاده مباشرة وليس عبر راعية مصالحه في المنطقة إسرائيل، وهي مهمة إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي والعالم الإسلامي فيما يعرف (**الشرق الأوسط الكبير**)، وخيرت إدارة واشنطن العالم برمته من أقصاه إلى أدناه من تأييد ما يسمى الإرهاب أومحاربته (**من لم يكن معنا فهوضدنا**).

ومن هذا المنطلق، كانت الدعوة لمقاومة هذا المشروع الخطير والإصلاحات التي يدعوإليها- لأن الموافقة عليه- يعني ضمنيًا الموافقة على احتلال العراق وعلى المذابح الأمريكية البشعة في أبوغريب وغوانتنامو، ويعني الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحرمان ملايين اللاجئين من حق العودة إلى ديارهم، والأهم من ذلك الموافقة على نزع هوية المنطقة العربية الإسلامية، وبالتالي، نكون أمام محيط جغرافي لا علاقة له بالإنسان أوالتاريخ في صورة

مشوهة لا تصلح سوى لاستيعاب الحضور الإسرائيلي، وأطماعه وأحلامه التوراتية الزائفة.

لقد آن الأوان لبحث ومناقشة واستطلاع صورة المستقبل، وأن المدخل الصحيح والحتمي لبناء ذاتي سياسي واقتصادي ينبغي أن يكون بجدية العمل لحل همومنا الاقتصادية، وبالعمل على توسيع الهامش الديمقراطي الراهن بإصلاح سياسي دستوري شامل. وهناك فرصة متاحة اليوم لمراجعة شاملة للأوضاع الديمقراطية في بلاد العالم الثالث التي نحن جزءاً منها، وترسيخها على دعائم قانونية ودستورية وواقعية، يكون سقفها الاستمرارية والتماسك المتكامل.

ورغم الاجتهادات، إلا أن الثابت أن هناك قبولاً كاملاً تقريبًا بالنموذج الغربي من حيث آلياته التي تتسم بطابعها الإنساني العام الذي يتجاوز الارتباط بحضارة أوثقافة بعينها، خاصة إذا علمنا أن أحد أسباب تخلف العرب والمسلمين- كما يدعي بعضهم- هووجود تلك المخالفة الكبرى، وهي أن العرب والمسلمين غير مؤهلين للممارسة الديمقراطية بحكم ما ورثوه من قيم وأفكار، ووصولاً في التجني إلى القول بأن الإسلام مناقض للديمقراطية.

ولعل هذا الالتباس الواضح قائم على ما جرى عبر التاريخ الوسيط والحديث من صدام مروع بين الحضارة الإسلامية العربية والحضارة الأوروبية الغربية فقد تصور البعض- خاصة المستشرقين الأوروبيين والمستغربين العرب- أن الصدام كان صدامًا أبديًا في الآراء والأفكار والقيم لا حدود ولا نهاية له، إلا أن هذا الصدام حقيقة لم يمنع من الالتقاء والتعاون عبر دواوين الترجمة التي كانت شائعة آنذاك، والمبادلات الفلسفية الفكرية الهائلة والمعروفة.

لقد أساء البعض فهم الحرية فأساء ممارسة مفهوم الديمقراطية، والحرية ليست حرية فردية مطلقة، كما أن الديمقراطية لا تعني التعسف في استعمال الحق واستغلال نفوذ السلطة، وبالتالي، فإن ديمقراطية النهب والاستفزاز لا تساعد بأي حال على بناء تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، واستقرار سياسي وديمقراطي، وإذا تم الاتفاق على الهدف العام جاز لكل منا الاختلاف حول الاجتهادات والمناهج والصيغ، طالما ارتضينا الديمقراطية، وقبلنا بتعددية مراكز الرأي وحرية الفكر. والديمقراطية لا تنقدح إلا باحتكاك الأفكار، ولا تنمو المطارحات الحادة فكرية أوسياسية إلا بتعدد الآراء، ولا تتكون المناعة ولا تحصن ثقافة الأجيال إلا بالاطلاع على الرأي الآخر، وما تراه أنت من الشوائب قد يراه غيرك كبد الحقيقة، هذه هي الديمقراطية في أبسط صورها.

لا ننكر حقيقة مفادها أن الآليات السلمية للتداول على الحُكم لا تزال غائبة عن وطننا العربي، حيث عادةً ما يترك الحاكم موقعه إما بالوفاة أوبالاغتيال أوبالإجبار على ترك موقعه كما في حالة **الحبيب بورقيبة** في تونس **والشاذلي بن جديد** في الجزائر، هذه حقيقة لا مراء فيها، لا قدرة لها على النماء، تحمل في ذاتها بذور الفناء، فمعظم النظم الحاكمة ترفضها رفضًا قاطعًا، أما بعض النظم الأخرى فهي تغازلها وتناورها: بلين معها مرة، وبشدة مرات، مما يكشف عن ظاهرة عدم الإيمان **بالتداول السلمي** والخصومة معه، رغم الدبلوماسية الناعمة في الحديث عنها ورغم تلألأ النصوص الواضحة في الدساتير، لكنها نصوص غير معمول بها على الإطلاق...ولست أقول كلامًا حماسيًا، فحتى الحماس لم يعد

قادرًا على استشارة أحد، بعد أن نجح البعض في استهلاك الكلمات جميعها واستنفاد كل ما فيها من طاقات تعبيرية باستخدامها استخدامًا غوغائيًا ومجدبًا.

إن الحُكم في البلدان المتخلفة ليس مهمة يسيرة ولا طريقا محفوفة بالرياحين، إنه معاناة لمن يروم أن يحكم بوطنية ونزاهة واستقامة، وأن إخفاق التنمية عن اللحاق بالنموالديمغرافي سيخلق حتى للأنظمة المتطورة متاعب مستديمة. إن الديمقراطية سند أية سلطة تتطلع إلى القيام بتحويل اجتماعي، وحتى عندما تبدووكأنها تخلق بعض المتاعب فهي في حقيقة الأمر تحفز على التأني والحذر إزاء الخطوات غير المدروسة التي تحاول أن (**تحرق المراحل**) وتمنع في الوقت نفسه، من خطر ارتداد النار، كما أنها تحول دون فرض **إصلاحات** ارتجالية فوضوية (Anarchisme) كما عرفها البعض ولا يزال يكابد نتائجها السلبية الهدامة.

إن قضية الإصلاحات الديمقراطية، ليست قضية مؤسسات وإنما هي بالأساس قضية محتوى سياسي واجتماعي واقتصادي لهذه المؤسسات تتكامل عناصره الثلاثة، ولا يمكن عزل أحدها عن الآخر. وهي بهذا المفهوم تبدوأكثر إلحاحًا ومحورية في النضال من أجل تحرير الأرض والإنسان العربيين خاصة من أجل صنع الوحدة والتقدم. أما التبريرات التي تقدم من قبل الأنظمة لتغييب الديمقراطية بحجج واهية مرفوضة لأنها تشكل في جوهرها نموذج القطيعة بين الديمقراطية وتلك الأهداف التي يعرفها الجميع، ولعلنا مللنا من تكرارها ولكن إذا ما كان التكرار يعلم حتى الحمار فلم لا نتعلم نحن...

وبين لعبة شد الحبل والمراوحة بين التسلطية التقليدية والتسلطية التنافسية التي ستكون فيها مساحة من التوترات، قد تكون مدخلاً لقوى المعارضة والمجتمع

المدني، متى اتحدت، أن تحقق نجاحات على طريق الإصلاح الديمقراطي المنشود، في انتظار ذلك، وفي كل الحالات، أتجاسر فـأقول، إن المبـادرة بالإصـلاح الديمقراطي تظل هي المفتاح الحقيقي لبقية المشكلات.

ولا داعي للهروب من الحقيقة المفزعة، والتخفي في ما يسمى بـضرورات المرحلة التاريخية والحفاظ على وحدة الأمة، فالشعوب العربية بما تملكـه مـن درجة الوعي قادرة على اختيار حكامها الأكثر صلاحية وليس لأحد أن يختـار عنها بالنيابة بحجة واهية وهي عدم الأهلية والتذرع بعدم القدرة على الاختيار. بغير ذلك لا أرى أي بريق للأمل.

عبد القادر رزيق المخادمي

باش جراح (الجزائر) سنة 2007م